

أخرون وانصرفوا بعضهم بانها جان في بعض روايات ابن ماجه والباقر  
 قطبي في ضمن نسخ الموطا وقد اثنى بعضهم وثقوا في بعض روايات  
 معني اثنى وتقول الناظم الاضرب المجمع وتشد يد الراها للوزن  
 وهو الاقرب واما رواية الحديث بالمعنى اذ مفكوكا ضرب من لولعه  
 مفكوكا لخلت فستفعلن الفا صلة الكبرى فيخزل الونين جيبه  
 وبينه المال والمال الجناس المطلق على انه اشبه بالجناس الخطي  
 فن ملج بين مطلقه ومعلقة الموازنة وزوم ما لا يلزم والمال  
 الماب والعاية لان من اضرب وجته مثلا وكانه لا يقدمه  
 على الضرب ما هاب اذا خاف العاقبة اجازنا الله من ذلك في اوضح الامله  
**وذا حديث حسن لا ينبغي ان ينسبوا منه واعد كثير تصيب**  
 والحديث الحسن قسمان الاول الحسن لذاته وهو ما اشبهت  
 رواه بالصدق والامانة ولم يجعل في الحفظ والاثان رتبة  
 رجال الصحيح والثاني وهو الحسن لغيره ما في لسانه مستنون  
 لم يتحقق اهليته غير انه ليس مغفلا ولا كثير الخطا فيما  
 يرويه ولا متهم بالكدب فيه ولا نسب الى مفسد اخر واعتقد  
 متابع او شاهد وهذا الحديث الذي اشار اليه الناظم حسن  
 كما ذكره ابان ابن ماجه من حديث بن عباس وعباد بن الصامت  
 رضي الله عنهما وفي لسانه ضعيف وانقطاع عن رواية الدار  
 قطبي ضعيفه عن ابن عباس وطريقين ضعيفتان ايضا  
 عن عباد بنه واي هو روى عنهما لكن مع تسديد في رواه  
 الحاكم في المستدرج وفي غير شرط مسلم والبيهقي من طريق  
 ابان عبيد والطبراني في مسند ابان بن عبد الله من طريق كثير بن عبد الله  
 وكثير هذا الصحيح حديثه الترمذي ويقول البخاري في بعض الحديث  
 هذا الصحيح حديثه في الباقين وحسن حديثه الجوهري وقال هو  
 خير من يسل من المستند ولذا حسنه ابن عاصم ورواه  
 مالك في الموطا عن عمرو بن عيسى عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

والمعنى

فاسقط ابا عبيد وطريق ضعيفه بقوي بعضها بعضا قال  
 في الفتح المدين كما خرج به ابن الصلاح حيث قال اسند الباقين  
 وجوه متصلة وقا حديث حسن وقاله اسند من وجوه متصلة  
 تحسنه وقد نقلها هاهنا اهل العلم واحتجوا به وقد قال ابو داود  
 الفقيه وروى عن حمسه احاديث وعده هذا من باب غير ضعيف  
 انهي من خصا يعني كلام ابن الصلاح وقول الناظم لا ينبغي ان  
 ينسبوا عن الاستنباط وهو لغة استنباط الماء من العين وشرا  
 الاستخراج المعاني من النصوص بغير الالوهن وقوة الفهم  
 والقواعد جمع قاعدة وهي قضية كل منطبق على جميع بيانات  
 او يقال في حكمه كل منطبق على جميع بياناته ليستنفاد احكامها منه  
 او يقال هو حكم كل شئ مما بالقوة على بيانته ووصف القواعد بكثرة  
 بلاها جاز على جوانه حتى قاعدة فعله وصفه الا ان فعله  
 تلحقها غالبيا في وصفه بغيره من غير ان يكون كواطن ومقام  
 ودخل قواعد ان لم يكون لضرورة الوزن الشكل وهو مجموع  
 دخول كل واحد من الرجزين صرف فما على صان في ملام وقوله تصبط  
 من الضبط وهو في اللغة عباره عن الحزم وفي الاصطلاح هو الكلام  
 كما يحق فهمها بغير فهم معناه الذي اريد به في حفظه بغير فهمه  
 والنبات عليه بعد اخره الى حين اذ ايد اليه القواعد المسبوقة  
 الضمير وان وكذا الضمير في قوله المخطو ان وينبغي ان تحتها اذا  
 ضاق الامر تسع كما قال الشافعي رحمه الله تعالى وعلى طرقيه  
 من القواعد المستنبطه من هذا الحديث كثير من ابواب الفقه  
 تدل على قلة الفتح المدين في بعض طرق الحديث المسنده  
 من طريق ابن عيسى بن عبد الله بن كاضر من ضاوضار الله ومن  
 شافق شاق اللعيلة قال في قول بن حزم انه واه مرود وعلمه  
 لما علمت من مخالفة الاصطلاح اية الحديث وان خراج العلماء

جاءت  
الاصطلاح

بغير  
الاصطلاح

1957